



## القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٧٣٥، المعقودة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي، ولا سيما القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢،

وإذ يكرر تأكيد دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام ولبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي بمساعدة البعثة منذ استقلالها،

وإذ يلاحظ استمرار وجود تحديات للأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي،

وإذ يؤكد أن تحسين القدرات العامة لقوة شرطة تيمور - ليشتي يشكل أولوية رئيسية،

وقد نظر في التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/243)،

وقد نظر أيضا في الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ الموجهة إلى أعضاء مجلس الأمن من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام (S/2003/379، المرفق)،

١ - يقرر أن يجري تعديل تشكيل وقوام عنصر الشرطة في البعثة والجدول الزمني لتقليصه وفقا للفقرتين ٣٣ و ٣٥ من التقرير الخاص للأمين العام وأن يتضمن هذا التعديل التدابير المحددة التالية:

١' إشراك وحدة مشكلة دوليا لمدة عام واحد؛

٢' توفير قدرة تدريبية إضافية في المجالات الرئيسية المحددة في التقرير الخاص للأمين العام؛

٣' زيادة التشديد على عنصري حقوق الإنسان وسيادة القانون؛

٤' الإبقاء على وجود أكبر في مجال الرصد والمجال الاستشاري في المقاطعات التي جرى فيها تسليم سلطة الضبط إلى قوة شرطة تيمور - ليشتي؛

٥' متابعة التوصيات المحددة في تقرير بعثة التقييم المشتركة المعنية بمهام الشرطة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛

٦' تعديل خطط النقل التدريجي لسلطة مهام الشرطة إلى قوة شرطة تيمور - ليشتي؛

٢ - يقرر تعديل الجدول الزمني لتقليص العنصر العسكري للبعثة للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً للرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ الموجهة إلى أعضاء مجلس الأمن من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وبالتالي الإبقاء على كتيبتين داخل المناطق المتاخمة لخط التنسيق التكتيكي في أثناء هذه الفترة إلى جانب ما يتصل بذلك من عناصر القوة، بما في ذلك التنقلات؛ وأن يجري تقليص عدد أفراد حفظ السلام العسكريين إلى ١ ٧٥٠ فرداً بتدرج أكبر مما كان متوخى في القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢)؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ استراتيجية عسكرية منفصلة للجدول الزمني المنقح لتقليص العنصر العسكري للبعثة، وذلك لكي يوافق عليها مجلس الأمن؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن عن كذب وبصورة منتظمة على التطورات التي تستجد على أرض الواقع وعلى تنفيذ الاستراتيجيات العسكرية واستراتيجيات الشرطة المنقحة؛

٥ - يطلب إلى حكومة تيمور - ليشتي أن تواصل العمل عن كذب مع البعثة، ولا سيما في تنفيذ استراتيجيات الشرطة والاستراتيجيات العسكرية المنقحة؛

٦ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.